

Distr.: General
9 May 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

إدخال الاستدامة في صلب السياسات التجارية والإنمائية: نحو مؤتمر
قمة ريو+٢٠

حدث خاص للأونكتاد الثالث عشر

نُظم في مركز قطر الوطني للمؤتمرات، الدوحة، في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢

موجز أعدته أمانة الأونكتاد

إدخال الاستدامة في صلب السياسات التجارية والإئتمانية: نحو مؤتمر قمة ريو+٢٠

١- افتتح حلقة النقاش هذه وأدارها مدير شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية في الأونكتاد. وضمت الحلقة الأمين العام للأونكتاد؛ ووزير المؤسسات العامة والسياسة العلمية والتعاون الإئتماني في بلجيكا؛ ورئيس معهد بيرو الوطني لصون المنافسة وحماية الملكية الفكرية ورئيس وفد بيرو؛ وسفير جنوب أفريقيا لدى منظمة التجارة العالمية؛ وسفير قطر لدى الأمم المتحدة في جنيف؛ ورئيس شعبة ترويج التجارة لدى أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا؛ ومدير المفاوضات الاقتصادية الدولية في وزارة خارجية بيرو؛ ورئيس الرابطة الإندونيسية لمستحضرات التجميل.

٢- وقد أشير إلى أن المجتمع العالمي يواجه تحديات وأزمات متعددة من الواضح أنها تحديات وأزمات متشابهة، ولذا، أصبح هناك قبول متزايد لفكرة أنه لا يمكن بعد الآن السعي إلى تحقيق النمو الاقتصادي على حساب تزايد المخاطر البيئية، وندرة الموارد الطبيعية، والفوارق الاجتماعية، والفقر. وإزاء هذه الخلفية، يتيح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (مؤتمر قمة ريو+٢٠) فرصاً حقيقية لإعادة التفكير في التصورات التقليدية المتعلقة بأنماط النمو والاستهلاك والإنتاج والرفاه. ويمكن أن يتيح المؤتمر أيضاً للحكومات إعادة تأكيد التزامها بالتنمية المستدامة. وفي نهاية المطاف، ينبغي أن يساعد مؤتمر قمة ريو+٢٠ البلدان على تحقيق عملية انتقال نحو اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة وأكثر إنصافاً، انتقال ليس بديلاً عن الاستدامة وإنما فرصة لجعل الاستدامة جزءاً كاملاً من السعي إلى تحقيق التنمية.

٣- وما زال إيجاد المزيج الصحيح من السياسات الوطنية وهيئة إطار مؤسسي أكثر فعالية على المستوى الدولي لدعم التنمية المستدامة يشكلان اثنين من التحديات الصعبة القائمة. ويعدّ ضمان اتساق السياسات التجارية والإئتمانية جزءاً جوهرياً من ذلك التحدي الشامل. فيمكن للتجارة الدولية أن تحسن فاعلية الموارد وأن تسهل نشر التكنولوجيا النظيفة بنقل الأفضليات البيئية والاجتماعية المتزايدة للشركات والمستهلكين عبر الأسواق العالمية. وإن التجارة، بوصفها هذا، يمكن أن تكون بمثابة محرك لتوسيع مستويات العرض والطلب العالمية للسلع والخدمات التي تحمي البيئة وتعزز الإنصاف الاجتماعي.

٤- وعلى الرغم من أن الأسواق يمكن أن تساعد على حفز التحول الهيكلي اللازم للانتقال نحو اقتصاد يراعي البيئة، فإن للحكومة دوراً أساسياً ينبغي أن تؤديه بوصفها الجهة التي تنظم الصناعة وتدعمها. وإن معظم الحكومات متفقة على أنه لا يوجد نموذج وحيد يمكن تطبيقه للانتقال على المستوى الوطني إلى اقتصاد يراعي البيئة؛ فعلى كل بلد أن يحدد مساره الخاص، وسيوجد من المسارات قدر ما يوجد من البلدان. وأياً كانت المسارات المتبعة، فإنه ينبغي دعم إمكانية الوصول على قدم المساواة إلى الموارد الطبيعية لضمان النمو

الشامل للجميع والمستدام، فيما بين البلدان وداخلها، ولصالح الأجيال الحالية والمقبلة على السواء.

٥- وأشير إلى أن الاقتصاد العالمي الأكثر مراعاةً للبيئة يفتح اليوم أسواقاً جديدة تتوفر فيها فرص تجارية للبلدان كافة، وهذا الأمر يمكن أن يساعد على إيجاد فرص عمل وتحسين مستويات معيشة الفقراء. ويتمتع الاقتصاد المراعي للبيئة بقدرة فريدة على وصل الناس بالأسواق العالمية، وبخاصة في المناطق الريفية.

٦- والتجارة الأحيائية ليست سوى مثال من الأمثلة على الكيفية التي يمكن بها لانتتاح الأسواق وتغير أفضليات المستهلكين توليد فرص أعمال جديدة أمام المنتجات القائمة على التنوع الأحيائي، وهي صنف ناشئ من السلع والخدمات التي تدعم التنمية المستدامة. ففي بيرو، مثلاً، ازدادت صادرات المنتجات القائمة على التنوع الأحيائي بمقدار عشرة أمثال خلال العقد الماضي ووصلت إلى ٤٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٠. وفي حالة إندونيسيا، تم تحقيق نمو مماثل في صادرات منتجات مستحضرات التجميل الطبيعية. وقد كانت مشاركة السكان المحليين وصغار المنتجين، إلى جانب دعم "مبادرة التجارة الأحيائية" التي أطلقها الأونكتاد، أحد عوامل الدفع الرئيسية لممارسات الإنتاج المستدامة، التي بُنيت على تعزيز العدالة الاجتماعية والمشاركة المحلية في سلسلة القيم.

٧- بيد أن الانتقال إلى اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة وأكثر إنصافاً لا يخلو من التحديات. فالسياسات الوطنية الهادفة إلى دعم الاقتصاد الذي يراعي البيئة قد تقيّد الوصول إلى الأسواق، وتشوّه القدرة على المنافسة الدولية، وقد لا تتوافق، في بعض الحالات، مع قواعد التجارة المتعددة الأطراف. وإن عدم الاتساق هذا يجعل من الصعب على البلدان وضع سياسات فعالة لبناء اقتصاد يراعي البيئة والتقيّد، في الآن ذاته، بقواعد التجارة الدولية. ولذا، هناك حاجة إلى إعادة موازنة القواعد الحالية لمنظمة التجارة العالمية بما يتيح للبلدان التقدم في عملية الانتقال نحو اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة، مع تحقيق مكاسب ملموسة على صعيد التنمية. ويلزم إيجاد قواعد أو تفاهات جديدة لضبط التسويات الضريبية عند الحدود والإعانات المستخدمة، وذلك بغية النهوض بالأهداف الإنمائية وتعزيز أوجه المرونة في إطار الاتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية لتيسير إمكانية حصول البلدان على التكنولوجيات المراعية للبيئة.

٨- وفي ذلك السياق، كان هناك قبول واسع لفكرة أن التدابير التجارية ينبغي أن تكون متوافقة مع المادة ١٢ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية (١٩٩٢)، الذي ذُكر فيه أن تدابير السياسات التجارية الهادفة إلى تحقيق أغراض بيئية لا ينبغي أن تشكل وسيلة للتمييز التعسفي أو غير المبرر أو تقييداً مقنناً للتجارة الدولية. وبوجود أسواق عالمية مفتوحة وبيئة تمكين مواتية للأعمال، يمكن أن تجتمع جميع البلدان فرص أسواق مخصصة تتيح لها الاستفادة من التجارة الأكثر مراعاة للبيئة.

٩- وعلى الرغم من الموقف الإيجابي لمعظم الحكومات بشأن الفوائد التي يمكن أن تجنيها من جعل اقتصاداتها أكثر مراعاةً للبيئة، فإن الكثير من هذه الحكومات يظل يساورها حقاً القلق إزاء المساوئ التنافسية واضطرابات الأسواق والصعوبات الاجتماعية والمالية الناشئة عن عملية انتقال من هذا القبيل. كما أن مفاوضات ريو+٢٠ تنطوي على صعوبة، بمعنى أن للبلدان قدرات مختلفة لتحقيق الانتقال نحو اقتصاد أكثر مراعاةً للبيئة وأكثر أنصافاً. ويلزم قيام تعاون دولي لضمان تلقي البلدان النامية المساعدة المالية والتقنية الكافية لتسهيل انتقالها إلى اقتصاد يراعي البيئة. وسيحتاج الأمر إلى آليات ابتكارية لفتح مصادر جديدة من التمويل المحلي والدولي وضمان إمكانية بناء القدرات بكفاءة وفعالية.

١٠- وأشير إلى أنه يمكن للأونكتاد، بما يتمتع به من قدرة تحليلية، أن يساعد البلدان على تقييم أدائها في مجال تسخير التجارة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وبالإضافة إلى ذلك، يمكن له، بما يتمتع به من قدرة على عقد اجتماعات لتبادل الأفكار على المستوى الحكومي الدولي، أن يسهل تقاسم الخبرات الوطنية من أجل تسريع عمليات انتقال البلدان إلى اقتصاد يراعي البيئة. وبناء على هاتين القوتين، يقوم الأونكتاد الآن بمبادرتين جديدتين للمساهمة في متابعة مؤتمر قمة ريو+٢٠. وتتناول المبادرة الأولى الشواغل المتعلقة بممارسة الحماية بدعوى المحافظة على البيئة، وذلك بإنشاء حيز مؤسسي جديد خارج الإطار التفاوضي - المتسدى العالمي للتجارة والاقتصاد الأخضر - يتيح إجراء حوار قائم على الأدلة وتقاسم الحلول فيما بين البلدان. أما المبادرة الثانية، فإنها ستساعد البلدان النامية على انتهاز الفرص التجارية التي قد تنشأ من اقتصاد عالمي يراعي البيئة، بمساعدتها على تحديد الفرص الواعدة في مجال تصدير المنتجات المراعية للبيئة وبناء قدرات التوريد في القطاعات ذات الصلة.